الجملة بين الإسناد والاستقلال الدلالي

د. عبدالحليم محمد عبدالله(*)

ينطلق هذا البحث إلى توضيح ماهية الجملة: أتقوم على الإسناد فقط؟ أم تقوم على الإسناد والاستقلال الدلالي؟ وبتعبير آخر: هل كل علاقة إسنادية جملة؟ أم الجملة هي الجملة المفيدة فقط؟

١. عند سيبويه (١٨٠هـ)

عَرَفَ سيبويه مفهوم الجملة، لكنه عبَّر عنه بغير مصطلحه الذي نضج فيما بعد، فالقارئ في كتاب سيبويه لا يقف فيه على حديث تأصيلي مباشر عن (الجملة)، ولا يقف على حدود هذا المصطلح، بل لا يلمح له وجودًا لغويًّا ملموسًا في حدوده الاصطلاحية تلك، وقد بات من المعروف لدى الدارسين(١) أن سيبويه لم يستعمل في كتابه كلمة (الجملة) بالمعنى الاصطلاحي، بل استعملها بالمعنى اللغوي الذي يوحي بالإجمال والإيجاز، وذلك في ستة(٢) مواضع من

(*) باحث في اللغة والتراث من سورية.

(١) يُنظر: الجملة النحوية نشأة وإعرابًا، عبدالفتاح الدجني، ط١: الكويت ١٩٨٧م، ص ١٩-٢٠ ومدخل إلى دراسة الجملة العربية، محمود أحمد نحلة، ط١: بيروت ١٩٨٨م، ص١٧، وبناء الجملة العربية، محمد حماسة عبد اللطيف، ط١ القاهرة ١٩٩٦م، ص ١٨، ومعالم التفكير في الجملة عند سيبويه، محمد فلفل ط١: دار العصماء دمشق ٢٠٠٩ ص١٠.

(٢) يُنظر: الكتاب: ١: ٣٢ و٢١٧ و٣: ١١٩ و٢٠٨ و ٤: ١٦ و ١٢٧ ومعالم التفكير في الجملة، ص١٠.

كتابه. ومن هذا القبيل قوله في باب الإمالة: «فجملة هذا أنَّ كل ما كانت له الكسرة ألزم كان أقوى في الإمالة»[٣].

لكنه استعمل من المصطلحات ما قصد به مفهوم الجملة، وهو (الكلام أحيانًا، والمسند إليه والمسند، والجواب، والصلة، والفعل...)[٤] وربما كان مصطلح الكلام أبرزها في الدلالة على ذلك المفهوم، حتى صارت دلالة (الكلام) الاصطلاحية موازية لدلالة الجملة[٥]، وسارت هذه الدلالة في كتب النحاة كما سنرى، ومن ذلك حديث سيبويه عن الكلام والإحالة. يقول: «هذا باب الاستقامة من الكلام والإحالة فمنه مستقيم حسنٌ ومحال، ومستقيم كذب، ومستقيم قبيح، وما هو محال كذب، فأما المستقيم الحسن فقولك أتيتُك أمْسِ وسآتيك غدًا، وأمَّا المحال فأن تَنقض أوَّلَ كلامك بآخِره فتقولَ: أتيتك غدًا، وسآتيك أمس»[٦]، حيث اقتصر سيبويه فيما ذكره تحت هذا العنوان على ذكر ما

(٣) الكتاب، سيبويه أبو بشر عمرو بن عثمان بن قنبر، تح: عبدالسلام هارون، ط١: دار الجيل بيروت٤: ١٢٧.

(٤) وثمة أبدال أخرى عبر بها سيبويه عن مفهوم الجملة ودلت على معالم تفكيره بالجملة كـ: المسند، والمسند إليه، والمبتدأ والمبني على المبتدأ = الخبر، والكلام = الجملة، والفعل والفاعل، والمحدَّث به، والمحدَّث عنه. يُنظر: معالم التفكير في الجملة عند سيبويه ص١١-٤٢.

(٥) يُنظر: الجملة العربية ص٢٨ وقد سار النحاة على خطا سيبويه واحتذوا حذوه في استعمال مصطلح الكلام للدلالة على المعنى الاصطلاحي للجملة المفيدة، وهذا ما سنجده في استعمال العلماء اللاحقين لسيبويه ممن سيتناولهم البحث، وهذا الاستعمال يشي بمفهوم الجملة المساوي للكلام المستغني لديهم.

(٦) الكتاب ١: ٢٥.

يساوي الجملة في الاصطلاح النحوي[٧].

ويتضح ذلك في تسمية سيبويه لما يساوي مصطلح الجملة كلامًا في قوله: «بلغنا أَنَّ بعض القرَّاء قرأ: ﴿مَنْ يُضْلِلِ اللَّـهُ فَلا هَادِيَ لَهُ وَيَذَرُهُمْ فِي طُغْيَانِهِمْ يَعْمَهُون﴾ [٨]، وذلك لأنه حمل الفعل على موضع الكلام، لأن هذا الكلام في موضع يكون جوابًا، لأن أصل الجزاء الفعل، وفيه تعمل حروف الجزاء، ولكنهم قد يضعون في موضع الجزاء غيره»[٩] ، فسيبويه يفسِّر جَزْمَ الفعل (يذرهم) هنا بكونه معطوفًا على محل الكلام، أي على محل الجملة الواقعة جوابًا لشرط جازم مقترنة بالفاء، واللافت تسميته هذه الجملة كلامًا[١٠]. ولما كانت الجملة التي عبَّر عنها بمصطلح الكلام جملة جواب شرط، فهذا يعني أحد أمرين هما:

إما أن يكون سيبويه قد عبَّر عن مفهوم الجملة بمصطلح الكلام من دون قيد أو شرط، علمًا أن لمصطلح الكلام دلالاتٍ متعددة في كتاب سيبويه[١١]. وإما أن يكون قد أضفى على مفهوم الجملة صفة الكلام الذي يشترط له الإسناد والاستقلال.

وفرّق سيبويه بين جملة الجزاء وجملة الجواب عندما تحدث عن أدوات

(٧) يُنظر: معالم التفكير في الجملة عند سيبويه ص٣٢.

(٨) الأعراف: ٨: ١٨٦، وقراءة (يذرْهم) بالياء والجزم تُنْسَبَ إلى ابن مُصرِّف، والأعمش، وأبي عمرو. يُنظر: البحر المحيط لأبي حيان، تح: عادل أحمد عبد الموجود وآخرون، ط١: دار الكتب العلمية – بيروت١٩٩٣م ٤: ٤٣٣.

(٩) الكتاب ٣: ٩٠.

(١٠) يُنظر: معالم التفكير في الجملة عند سيبويه ص٣٣.

(١١) أحصى هذه الدلالات الدكتور محمد فلفل تحت عنوان (الكلام عند سيبويه) يُنظر: معالم التفكير في الجملة عند سيبويه ص٣٢ –٤٢.

الشرط الجازمة، فهي تجزم الجملة التي تلي الجزاء، وجملة الجواب تجزم بما قبلها. يقول: «واعلم أن حروف الجزاء تجزم الأفعال، وينجزم الجواب بما قبله»[١٢] وهنا يرى صاحب الجملة الشرطية أن سيبويه لم ينظر إلى الجملة الشرطية على أنها جملة. قال: «إن سيبويه مع أنه ينظر إلى الجملة الشرطية على أنها كلام تام، أو (كلام عمل بعضه ببعض)[١٣] فإنه لا يعتبر هذا الكلام تركيبًا واحدًا، ولا جملة واحدة»[١٤] من حيث الأصل[١٥] ولكنه ـ إجرائيًّا ـ عدّ التركيب الشرطي جملة، وقعت موقع الخبر. إذ قال: «وإذا قلت: أَزيدٌ إن يأْتِك تضربْه، فليس تكون الهاءُ إلاّ لزيد، ويكونُ الفعلُ الآخِرُ جوابًا للأوّل، ويدلّك على أنّها لا تكون إلاّ لزيد، أنك لو قلت: أزيدٌ إن تَأْتكَ أَمَةُ الله تضربْها، لم يجز؛ لأنّك ابتدأْت زيدًا، ولابدَّ من خبرٍ، ولا يكون ما بعده خبرًا له، حتّى يكون فيه ضميرهُ»[١٦]. فقد جعل سيبويه جملة الشرط خبرًا للمبتدأ واشترط لجملة الخبر الضميرَ الذي يعود إلى المبتدأ، فـ «التركيب الإسنادي الجملي يقوم عند سيبويه على الإسناد والاستقلال الدلالي والتكامل العضوي، لذلك نراه يصف ما يساوي الجملة بالكلام المستغني»[١٧] لذا فالجملة لدى سيبويه تقوم على الإسناد والاستقلال الدلالي.

(١٢) الكتاب ٣: ٦٢.

(١٣) الكتاب ٣: ٨٢.

(١٤) الجملة الشرطية عند النحاة العرب، إبراهيم شمسان، ط:١ مصر-١٤٠١ هـ ١٩٨١م، ص٥٨.

(١٥) يقول إبراهيم شمسان: «سيبويه ينظر إلى الجملة الشرطية على أنها جملتان لا جملة واحدة» المرجع السابق، ص٥٧.

(١٦) الكتاب ١: ١٣٥.

(١٧) يُنظر: معالم التفكير في الجملة عند سيبويه ص٥٠.

٢. عند الفرّاء (٢٠٧هـ)

عرَف الفرّاء مفهوم الجملة، وعرف أجزاءها، وسمّاها بمصطلحها، وربما كان أول من استعمل من النحاة المصطلح لها[١٨]، قال: «وقوله: ﴿أَفَلَمْ يَهْدِ لَهُمْ﴾[١٩]، يبيّن لهم إذا نظروا (كَمْ أَهْلَكْنَا) و(كم) في موضع نصب لا يكون غيره. ومثله في الكلام: أو لم يبيّن لك مَن يعمل خيرا يُجْزَ بِه، فجملة الكلام فيها معنى رفع. ومثله أن تقول: قد تبيّن لي أقام عبدالله أم زيد؟، في الاستفهام معنى رفع. وكذلك قوله: ﴿سَوَاءٌ عَلَيْكُمْ أَدَعَوْتُمُوهُمْ أَمْ أَنتُم صَامِتُون﴾[٢٠] بِرَفعِ ﴿سَوَاءٌ عليكم﴾ فيه شيء لا يظهر مع الاستفهام. ولو قلت: سواء عليكم صمتكم ودعاؤكم تبيّن الرّفع[٢١] الذي في الجملة[٢٢]. فالجملة التي قصدها الفرّاء وتبين له فيها الرفع هي الجملة الاصطلاحية التي اتفق عليها النحاة فيما بعد لا الجملة اللغوية التي تعني جماعة الشيء.

---

(١٨) يذهب بعض الباحثين إلى أن المبرد(ت ٢٨٥هـ) أول من استعمل مصطلح الجملة. ينظر: مدخل إلى دراسة الجملة العربية، ص١٩ والذي ثبت أن الفراء(ت ٢٠٧هـ) سبقه في ذلك. ينظر: معاني القرآن للفراء ١: ١٣ و١٦ و٢: ١٩٥ و٣٣٣ و٣٨٨.

(١٩) الآية ﴿ أَفَلَمْ يَهْدِ لَهُمْ كَمْ أَهْلَكْنَا قَبْلَهُمْ مِّنَ الْقُرُونِ يَمْشُونَ فِي مَسَاكِنِهِمْ إِنَّ فِي ذَلِكَ لآيَاتٍ لأُوْلِي النُّهَى ﴾ طه الآية ١٢٨.

(٢٠) الأعراف الآية ١٩٣.

(٢١) لنا أن نفهم مصطلح (الرفع) الذي ذكره الفراء في هذا الموضع بأحد فهمين: إما أن يكون الرفع للمفرد (سواءٌ) لأنه خبر مقدم أو مبتدأ والمقصود بالجملة المبتدأ والخبر، وإما أن يكون الرفع هو محل الجملة الفعلية (أدعوتموهم) لأنها مبتدأ خبره مقدم هو (سواء) على قول من قال بوقوع الجملة مبتدأ، ويكون المقصود بالجملة الجملة الفعلية التي وقعت مبتدأ.

(٢٢) معاني القرآن للفراء ٢: ١٩٥.

وقال الفرّاء بمحلية الجملة وبين محلها. يقول: «وقوله: ﴿أَوَلَمْ يَهْدِ لَهُمْ كَمْ أَهْلَكْنَا﴾[٢٣] (كَمْ) في موضع رفع بـ (يَهْدِ) كأنكَ قلت: أوَلم تهدهم القرون الهالكة. وفي قراءة عبدالله في سورة طه: ﴿أَوَلَمْ يَهدِ لهم مَنْ أهلكنا﴾[٢٤]، وقد يكون (كَم) في موضع نصب بـ أَهلكنا وفيه تأويل الرفع فيكون بمنزلة قولك: سواءٌ عَلي أزيدًا ضربت أم عمرًا، فترفع (سواء) بالتأويل. وتقول: قد تبيّن لي أقام زيد أم عمرو، فتكون الجملة مرفوعة في المعنى[٢٥]؛ كأنك قلت: «تبيَّن لي ذاك»[٢٦]، فالجملة (أقام زيد أم عمرو) هي مرفوعة في المعنى؛ لأنها وقعت موقع الفاعل.

ومما صرّح به بمحلية الجملةِ الجملةُ الواقعة موقع النصب بعد الفعل قرأت. يقول: «تقول: قرأت من القرآن ﴿الْحَمْدُ لله رَبِّ الْعَالَمِينَ﴾[٢٧] ، فيكون في الجملة في معنى نصبٍ ترفعها بالكلام»[٢٨]. فجملة ﴿الْحَمْدُ لله رَبِّ الْعَالَمِينَ﴾ جملة وقعت في موقع النصب على المفعولية لـ قرأت، وإن كانت (الحمدُ) مرفوعة في اللفظ.

(٢٣) سورة السجدة الآية ٢٦ وتمامها ﴿أَوَلَمْ يَهْدِ لَهُمْ كَمْ أَهْلَكْنَا مِنْ قَبْلِهِمْ مِنَ الْقُرُونِ يَمْشُونَ فِي مَسَاكِنِهِمْ إِنَّ فِي ذَلِكَ لَآيَاتٍ أَفَلَا يَسْمَعُونَ﴾.

(٢٤) سورة طه الآية ١٢٨ وهي في رواية حفص ﴿أَفَلَمْ يَهْدِ لَهُمْ كَمْ أَهْلَكْنَا قَبْلَهُمْ مِنَ الْقُرُونِ يَمْشُونَ فِي مَسَاكِنِهِمْ إِنَّ فِي ذَلِكَ لَآيَاتٍ لِأُولِي النُّهَى﴾.

(٢٥) إذا كان النص السابق للفراء يقبل التأويل بأحد تأويلين، فهذا النص واضح لا يقبل التأويل، لأنه ينص صراحة على أن محل الجملة رفع لأن محلها فاعل، والتمثيل يبين ذلك. (وتقول: قد تبيّن لي أقام زيد أم عمرو، فتكون الجملة مرفوعة في المعنى، كأنك قلت: تبيَّن لي ذاك) فـ (ذاك) التي وقعت الجملة موقعها هي فاعل، والجملة كذلك، وهذا على رأي من قال بوقوع الجملة فاعلاً، لأن جملتي المبتدأ والفاعل موضع خلاف بين النحاة.

(٢٦) معاني القرآن للفرَّاء ٢: ٣٣٣.

(٢٧) الفاتحة الآية ٢.

(٢٨) معاني القرآن للفرَّاء ٢: ٣٨٨.

وحذا الفرّاء حذو سيبويه في تسميته الجملة كلامًا، وهذه الكلمة تدل الدلالة الواضحة على الإسناد والاستقلال الدلالي، ولنا أن نستأنس ببعض نصوصه. يقول الفرّاء: «ومثله ﴿وَاللهُ غَفُورٌ رَحِيمٌ﴾[٢٩]، فإذا أدخلت عليه (كان) ارتفع بها، والخبر منتظر يتم به الكلام، فنصبته لخلوته»[٣٠]، فالمقصود بالكلام الذي يتم بالخبر المرفوع ﴿وَاللهُ غَفُورٌ رَحِيمٌ﴾، كما لو أدخلت عليه (كان) فلا يكتمل الكلام ويتم إلا بالخبر المنصوب.

ومصطلح الكلام حاضر لدى الفرّاء في غير موضع، يعبّر فيه عن الجملة. يقول: «قوله: ﴿صُمٌّ بُكْمٌ عُمْيٌ فَهُمْ لاَ يَرْجِعُونَ﴾[٣١]، رُفعن وأسماؤهن في أوّل الكلام منصوبة؛ لأن الكلام تمّ[٣٢]، وانقضت به آية، ثمّ استؤنفت ﴿صُمٌّ بُكْمٌ عُمْيٌ﴾ في آية أخرى، فكان أقوى للاستئناف»[٣٣] فالجملة في الآية السابقة تمت، فرفعت الأسماء في الجملة الجديدة على استئنافها.

لذا فالجملة عند الفرّاء قائمة على الإسناد والاستقلال الدلالي نظرًا لأنها مساوية للكلام المستغني.

٣. عند الأخفش (٢١٥هـ)

عبّأ الأخفشُ مصطلح الكلام بمفهوم الجملة، وعبّر به في غير موضع عنها،

(٢٩) سورة البقرة الآية ٢١٨.

(٣٠) معاني القرآن للفرَّاء ١: ١٣.

(٣١) سورة البقرة الآية ١٨.

(٣٢) الكلام السابق الذي تم وانقضت به آية ﴿وَتَرَكَهُمْ فِي ظُلُمَاتٍ لاَّ يُبْصِرُونَ﴾ سورة البقرة الآية ١٧ فالموضع موضع نصب على المفعولية للفعل تركهم، لكنه لما تمّ الكلام استأنف بكلام جديد فرفع.

(٣٣) معاني القرآن للفرَّاء ١: ١٦.

فالكلام المستأنف لديه هو الجملة الاستئنافية. يقول الأخفش: «وقال: ﴿وَإِن تُبْدُواْ مَا فِي أَنفُسِكُمْ أَوْ تُخْفُوهُ يُحَاسِبْكُم بِهِ اللهُ فَيَغْفِرْ لِمَن يَشَاء﴾[٣٤] فتجزم (يغفر) إذا أردت العطف وتنصب إذا أضمرت (أن) ونويت أن يكون الأول اسمًا، وترفع على الابتداء، وكل ذلك من كلام العرب. وقال: ﴿قَاتِلُوهُمْ يُعَذِّبْهُمُ اللّهُ بِأَيْدِيكُمْ وَيُخْزِهِمْ وَيَنصُرْكُمْ عَلَيْهِمْ﴾[٣٥]، ثم قال: ﴿وَيَتُوبُ اللّهُ عَلَى مَن يَشَاء﴾[٣٦] فرفع (ويتوب)؛ لأنه كلام مستأنف ليس على المعنى الأول، ولا يريد: قاتلوهم يتب الله عليهم، ولو كان هذا لجاز فيه الجزم»[٣٧]. فجملة (يتوب الله) لا تكون معطوفة على (يعذبهم) لأن المعنى ليس مرتبطًا بالأمر في الجملة الأولى؛ لكنه استئناف، لأن الكلام الأول قد تمّ وانتهى.

فالكلام السابق يوحي بأن الجملة عند الأخفش قامت على الإسناد والاستقلال الدلالي، وذلك لمساواتها للكلام المستغني، لكن هذا الإيحاء يتناقص عند حديثه عن جملة جواب الشرط التي لا تستغني عمّا قبلها. يقول الأخفش: «وقال تبارك وتعالى: ﴿ومن عاد فينتقمُ الله منه﴾[٣٨] فهذا لا يكون إلا رفعًا، لأنه الجواب الذي لا يُستغنى عنه، والفاء إذا كانت جواب المجازاة كان ما بعدها أبدًا مبتدأ[٣٩]». فجملة الجواب لا يُستغنى عنها في الجزاء؛ ولذلك يبدو أن الجملة

(٣٤) سورة البقرة الآية ٢٨٤.

(٣٥) سورة التوبة الآية ١٤.

(٣٦) سورة التوبة الآية ١٥.

(٣٧) معاني القرآن، الأخفش الأوسط، سعيد بن مسعدة، تح: فائز فارس، ط٢: الكويت ١٩٨١م، ص ٦٠.

(٣٨) سورة المائدة الآية ٩٥.

(٣٩) معاني القرآن للأخفش، ص ٦١. يبدو أن الأخفش قصد أن الفاء الرابطة لجواب

لدى الأخفش قائمة على الإسناد فقط.

٤. عند المبرد (٢٨٥هـ)

قدّم المبرد حديثًا ناضجًا عن الجملة، وفرّق بين نوعيها الفعلية والاسمية، وصرّح بأن المبتدأ والخبر جملة، وأن الفعل والفاعل جملة أيضًا. قال: «لأن الابتداء والخبر كالفعل والفاعل لأنهما جملتان»(٤٠).

والجملة التي ذكر المبرد أنها مكونة من مبتدأ وخبر، أو من فعل وفاعل، مثّل لها في باب المسند والمسند إليه دون التصريح بذكرها. قال: «هذا باب المسند والمسند إليه، وهما ما لا يستغني كل واحد من صاحبه، فمن ذلك: قام زيد، والابتداء وخبره، وما دخل عليه نحو: كان، وإنَّ، وأفعال الشك، والعلم، والمجازاة»(٤١) ،فلا تكون الجملة بكلمة واحدة(٤٢)، بل بمسند ومسند إليه، حتى يستقيم المعنى ويستغني الكلام؛ «لأن اللفظة الواحدة من الاسم والفعل لا تفيد شيئًا، وإذا قرنتها بما يصلح حدث معنى، واستغنى الكلام»(٤٣).

الشرط لا تدخل على الفعل المضارع الممكن جزمه، ولأنها دخلت ههنا على الفعل ينتقم، والقياس فيه أن يجزم بدون اقترانه بالفاء، فجعلها تدخل على الابتداء المحذوف، والتقدير: فهو ينتقم.

(٤٠) المقتضب، المبرد تح: محمد عبد الخالق عظيمة، ط: عالم الكتب، بيروت٣: ١٧٧.

(٤١) المقتضب ٤: ١٢٦.

(٤٢) «زعم ابن طلحة أن الكلمة الواحدة قد تكون كلامًا؛ إذا قامت مقام الكلام كـ نعم و لا في الجواب، ورد بأن الكلام هو الجملة المقدرة بعدها، وزعم أبو علي الفارسي أن الاسم مع الحرف يكون كلامًا في النداء نحو: يا زيد، وأجيب بأن (يا) سدت مسد الفعل، وهو أدعو أو أنادي، وزعم بعضهم أن الفعل مع الحرف يكون كلامًا في نحو: ما قام، بناء على أن الضمير المستتر لا يعد كلمة» همع الهوامع ١: ٥٢.

(٤٣) المقتضب ٤: ١٢٦.

والجملة لدى المبرد قرينة الفائدة، وما أمكن السكوت عليها. قال: «وإنَّما كان الفاعل رفعًا لأنَّه هو والفعل جملةٌ يحسن عليها السكوت وتجب بها الفائدةُ للمخاطب فالفاعل والفعل بمنزلة الابتداء والخبر إذا قلت: قام زيد فهو بمنزلة قولك: القائم زيد[٤٤] فالفعل والفاعل، كالمبتدأ والخبر كلاهما جملة يحسن السكوت عليها، وتجب الفائدة بها للمخاطب.

وقد صرّح المبرّد بأن الجملة هي الكلام المستغني حينما تحدث عن الاستدراك بـ لكنْ أو لكنّ. قال المبرّد: «ويجوز في الثقيلة والخفيفة أن تستدرك بهما بعد الإيجاب ما كان مستغنيًا، نحو قولك: جاء زيد. فأقول: لكنَّ عمرًا لم يأت، وتكلّم عمرٌو لكنْ خالدٌ سكت، فأما الخفيفة إذا كانت عاطفة اسمًا على اسم لم يجز أن تستدرك بها إلا بعد النفي، لا يجوز أن تقول: جاءني عمرٌو لكنْ زيدٌ، ولكنْ: ما جاءني عمرٌو لكنْ زيدٌ، فإن عطفت بها جملة، وهي الكلام المستغني جاز أن يكون ذلك بعد الإيجاب كما ذكرت لك، تقول: قد جاءني زيد، لكنْ عمرٌو لم يأتني»[٤٥].

وكذلك حينما تحدث عن صلة الموصول. قال: «ولا تكون صلته [أي الذي] إلا كلامًا مستغنيًا، نحو: الابتداء والخبر، أو الفعل والفاعل»[٤٦]، فإطلاق المبرد على جملة الصلة أنها كلام مستغنٍ إطلاقٌ مربك، يخلط فيه بين مفهومي الجملة والكلام، فجملة الصلة ليست كلامًا في عرف النحاة المتأخرين؛ لأنها غير مقصودة لذاتها، وإن قامت على الإسناد.

(٤٤) ابن السراج، المقتضب ١: ٨.

(٤٥) ابن السراج، المقتضب ٤: ١٠٨.

(٤٦) المقتضب ١: ١٥٧.

وذهب د. شمسان إلى أن المبرّد نظر إلى أن الجملة الشرطية كلام عمل بعضه في بعض، لكنه لم ينظر إليها على أنها جملة واحدة(٤٧)، على أن نصوص المبرّد تثبت له القول بالجملة الشرطية، ومن ذلك حديثه عن جملة الصلة. إذ قال: «وقد أعلمتك أن (الذي) يوصل بالفعل والفاعل وبالابتداء والخبر والظرف ولا بد في صلة الذي من راجع إليه يوضحه، فإذا قلت: رأيت الذي قام، فاسمه في قام، وكذلك: رأيت الذي في الدار، فإن كان الاستقرار والقيام لغيره، قلت: رأيت الذي في الدار أبوه، ورأيت الذي قام صاحبه، على ذلك يجري، كذلك: رأيت الذي إن يأتني آته؛ لأن المجازاة جملة، وفيها ما يرجع إليه وإذا وصلت الذي بالذي فلا بد للثاني من صلة وخبر حتى يكون في صلة الأول ابتداء وخبرًا»(٤٨)، فالمبرد أشار إلى صلة الاسم الموصول (الذي) قد تكون جملة شرطية ـ كما استقر المصطلح فيما بعد ـ وأردف أن المجازاة جملة.

فجملة المبرد قرينة الكلام المستغني الذي يقوم على الاستقلال الدلالي، ويدل على ذلك وقوع الجملة الشرطية صلة، وتصريحه بأنَّ المجازاة جملة.

٥. عند ابن السراج (٣١٦هـ)

تحدث ابن السراج عن محلية بعض الجمل وعدم محلية بعضها الآخر(٤٩)، وأوَّل تلك التي لها محل بالمفرد وتحدث عن موضعها. قال ابن السراج: «والجمل

(٤٧) قال د. شمسان: «ينظر المبرد إلى الجملة الشرطية على أنها كلام لا يستغني بعضه عن بعض، وهذه هي النظرة النحوية منذ سيبويه لم تتخلف، لكن هذا لا يعني أنه نظر إليها على اعتبار أنها جملة واحدة» الجملة الشرطية عند النحاة العرب، ص٦٦.

(٤٨) المقتضب ٣: ١٣٠.

(٤٩) قال: (اعلم أن الجمل على ضربين: ضرب لا موضع له، وضرب له موضع) الأصول في النحو، ابن السراج تح: عبد الحسين الفتلي ط٣: مؤسسة الرسالة، بيروت ١٩٨٨، ٢: ٦٢.

المفيدة على ضربين: إما فعل وفاعل، وإما مبتدأ وخبر، أما الجملة التي هي مركبة من فعل وفاعل، فنحو قولك: زيد ضربته، وعمرو لقيت أخاه، وبكر قام أبوه، وأما الجملة التي هي مركبة من ابتداء وخبر، فقولك: زيد أبوه منطلق، وكل جملة تأتي بعد المبتدأ فحكمها في إعرابها كحكمها إذا لم يكن قبلها مبتدأ ألا ترى أن إعراب (أبوه منطلق) بعد قولك (زيد) كإعرابه لو لم يكن (زيد) قبله فـ(أبوه) مرتفع بالابتداء (ومنطلق) خبره، فـ (زيد) مبتدأ أول، و(أبوه) مبتدأ ثانٍ، ومنطلق خبر الأب، و(الأب منطلق) خبر (زيد)، وموضع قولك (أبوه منطلق) رفع، ومعنى قولنا: الموضع، أي لو وقع موقع الجملة اسم مفرد لكان مرفوعًا»[٥٠]، ويُلاحظ هنا أن ابن السراج تحدَّث عن نوعين من الجمل: جمل مفيدة، وهي الجمل المستغنية التي يحسُن السكوت عليها، وجمل أخرى لا تستقل بنفسها؛ لأنها تقع موقع المفرد، فتعرب إعرابه، وتكون جزءًا من الكلام، كتلك الجملة التي وقعت خبرًا للمبتدأ.

وألح ابن السراج في أصوله على إطلاق مصطلح الكلام على الجمل المفيدة التي يحسن السكوت عليها، فالمبتدأ لا يكون كلامًا إلا بخبره. قال في حديثه عن خبر المبتدأ: «الاسم الذي هو خبر المبتدأ هو الذي يستفيده السامع، ويصير به المبتدأ كلامًا، وبالخبر يقع التصديق والتكذيب، ألا ترى أنك إذا قلت: عبد الله جالس، فإنما الصدق والكذب وقع في جلوس عبد الله لا في عبد الله؛ لأن الفائدة هي في جلوس عبد الله، وإنما ذكرت عبد الله لتسند إليه جالسًا، فإذا كان خبر المبتدأ اسمًا مفردًا فهو رفع»[٥١]، فإن كان خبر المبتدأ اسمًا مفردًا فهو مرفوع،

(٥٠) ابن السراج، الأصول في النحو ١: ٦٥.

(٥١) ابن السراج، الأصول في النحو ١: ٦٢.

وإن كان الخبر جملة كان محلها الرفع. قال: «فإذا طال الحديث عن المبتدأ كل الطول، وكان فيه ما يرجع ذكره إليه جاز نحو قولك: (عبد الله قام رجل كان يتحدث مع زيد في داره) صار جميع هذا خبرًا عن (عبد الله) من أجل هذه الهاء التي رجعت إليه بقولك (في داره) وموضع هذه الجملة كلها رفع من أجل أنك لو وضعت موضعها (منطلقًا) وما أشبهه ما كان إلا رفعًا، فقد بان من جميع ما ذكرنا أنه قد يقع في خبر المبتدأ أحد أربعة أشياء: الاسم أو الفعل أو الظرف أو الجملة»(٥٢)، فالجملة وقعت موقع خبر المبتدأ، وهي مثله محلها رفع، وهي جملة مع أنها لم تستقلّ دلاليًّا، ولم يكن الإسناد فيها مقصودًا لذاته.

ومثْل هذا غير قليل لدى ابن السراج، فقد صرح غير مرة أن الجملة حال أو صلة أو خبر، لكن ماهية الجملة ظلت غائمة عند قارئه، ولاسيما أنه وصف الجملة بالمفيدة، ومما مثّل به لجملة الخبر«(اللذانِ اختصما كلاهما أخواكَ) فاللذان ابتداء، و(اختصما) صلة لهما و(كلاهما) ابتداء ثانٍ، و(أخواك) خبره، وهذه الجملة خبر اللذين»(٥٣)، فـ(كلاهما أخواك) جملة وقعت موقع الخبر، علمًا أنها لم تستقل دلاليًّا، ولم تكن مفيدة بنفسها.

وإذا أردنا تفسير ماهية الكلام بضوء نصوص ابن السراج فسّرناه بالجملة المفيدة لمعنى يحسن السكوت عليه، فـ «إذا قلت: إن تأتني، لم يكن كلامًا حتى تقول: آتك»(٥٤)، ففي هذا التركيب جملة فعلية (تأتني) لكنها ليست كلامًا تامًّا، فأسلوب الشرط لا يكتمل إلا بالجواب، فإن ذُكر الجواب، كان القول كلامًا

(٥٢) الأصول في النحو ١: ٦٥.

(٥٣) الأصول في النحو٢: ٣٥٧.

(٥٤) الأصول في النحو٢: ١٥٨.

مفيدًا لمعنى يحسن السكوت عليه.

فإذا لم يكن ابن السراج قد صرّح في النص السابق أن الكلام هو الجملة المفيدة لمعنى يحسن السكوت عليه، أو أن الجملة المفيدة هي الكلام، فقد صرّح في موضع آخر أن الفعل والفاعل جملة تفيد معنى، ويحسن السكوت عليها، ويتم بها الكلام دون الحاجة إلى المفعول لأنه فضلة. قال: «فالاسم الذي يرتفع بأنه فاعل، هو والفعل جملة يستغني عليها السكوت، وتمت بها الفائدة للمخاطب، ويتم الكلام به دون مفعول، والمفعول فضلة في الكلام كالذي تقدم، فأما الفعل فلا بد له من فاعل، وما يقوم مقام الفاعل بمنزلة الابتداء والخبر، ألا ترى أنك إذا قلت قام زيد فهو بمنزلة قولك القائم زيد»(٥٥).

وخلاصة القول إن الجملة لدى ابن السراج قامت على الإفادة والاستغناء.

٦. عند الفارسي (٣٧٧هـ)

قدّم الفارسي حديثًا ناضجًا جدًّا عن الجملة، فذكر مكوناتها، وقسمها قسمة مختلفة عما ساد لدى سابقيه من النحاة، فنسب إليه ابن يعيش أضرب الجملة الأربعة: الفعلية والاسمية والظرفية والشرطية(٥٦).

وقد قرن الفارسي الجملة بالكلام المستقل، وجعلها مساوية له. ومن ذلك قوله في: «باب ما ائتلف من هذه الألفاظ الثلاثة، كان كلامًا مستقلاً، وهو الذي يسميه أهل العربية الجمل: اعلم أن الاسم يأتلف مع الاسم يكون منهما كلام، وذلك نحو: زيدٌ أخوك، وعمرٌو ذاهب. والفعل مع الاسم، نحو: قام زيدٌ،

(٥٥) الأصول في النحو١: ٧٥ و٢: ١٥٨.

(٥٦) نسب ابن يعيش أنواع الجمل الأربعة إلى الفارسي وقال: (وهذه قسمة أبي علي)، يُنظر: شرح المفصل ١: ٨٨.

وذهب عمرٌو، ويدخل الحرف على كل واحدة من هاتين الجملتين، فيكون كلامًا، وذلك نحو: هل زيد أخوك؟ وإنَّ زيدًا أخوك، وما عمرٌو منطلقًا. وكذلك يدخل الحرف على الفعل والاسم، كما دخل على الجملة المركبة من الاسمين، وذلك نحو: قام زيدٌ، ويذهب عمرٌو، ولم يضرب زيد، فأما قولهم: زيد في الدار، والقتال في اليوم، فهو كلام مؤتلف من اسم وحرف، وليس على حدّ قولك إن زيدًا منطلق، ولكنه من خبره الفعل والاسم أو الاسم والاسم»(٥٧). فالكلام ـ مثلما يوضحه النص السابق ـ إسناد اسم إلى اسم، أو فعل إلى اسم، أو حرف دخل على هذين الإسنادين، ولعله استعمل مصطلحي الكلام والجملة في الإيضاح، إذ قال: «فالاسم يأتلف مع الاسم، فيكون كلامًا مفيدًا، كقولنا: عمرو أخوك، وبشرٌ صاحبك، ويأتلف الفعل مع الاسم فيكون كذلك، كقولنا: كتب عبدالله... ويدخل الحرف على كل واحد من الجملتين فيكون كلامًا، كقولنا: إن عمرًا أخوك، وما بشرٌ صاحبك»(٥٨). فالجملة والكلام قرينا التركيب والإفادة، ولذلك لم ينفِ الفارسي أن تتكون الجملة من الحرف والاسم، وذلك في النداء فقط، إذ قال: «وما عدا ما ذكر مما يمكن ايتلافه من هذه الكلم فمطّرح إلا الحرف مع الاسم في النداء، نحو: يا زيدُ، ويا عبدالله. فإن الحرف والاسم قد ايتلف منهما كلام مفيد في النداء»(٥٩). ورأي الفارسي في جملة النداء يدلنا على أنه تمسك بالفائدة، إذ جعل النداء جملة مكونة من حرف واسم

(٥٧) المسائل العسكريات، الفارسي تح: علي جابر المنصوري ط: دار الثقافة، عمان، ٢٠٠٢م، ص٦٣.

(٥٨) الإيضاح العضدي، الفارسي، تح: حسن شاذلي فرهاد، ط١: دار التأليف، مصر ـ ١٩٦٩م، ص ٩.

(٥٩) الإيضاح العضدي، ص ٩.

دون أن يتحقق لها الإسناد، بيد أنها حققت الفائدة.

وانتهى الفارسي في تقسيمه لجملة الخبر إلى أربعة أضرب، إذ قال: «وأما الجملة التي تكون خبر المبتدأ فعلى أربعة أضرب، الأول: أن تكون جملة مركبة من فعل وفاعل، والثاني: أن تكون مركبة من ابتداء وخبر، والثالث: أن تكون شرطًا وجزاء، والرابع: أن تكون ظرفًا»(٦٠). والحقيقة أن اتجاه الفارسي في جعل الجملة الشرطية خبرًا دليلٌ دامغ على أن الجملة لديه تقوم على الاستقلال الدلالي لا الإسناد فحسب، ففي قوله: «(زيدٌ إن تكرمه يكرمك...) فزيدٌ ابتداء وقولك: إن تكرمه يكرمك، جملة في موضع خبره، وقد عاد الذكر منها إلى المبتدأ، والجملة في موضع رفع لوقوعها موقع الخبر»(٦١). فالفارسي جعل الجملة الشرطية من الشرط والجزاء جملة خبرية؛ لأنّ المعنى لا يتم من دون الجواب. فـ«الفعل والفاعل في الشرط لا يُستغنى بهما، ولا يخلو من أن تضم الجملة التي هي الخبر إليه»(٦٢)، فجملة الخبر لدى الفارسي أربعة أضرب: اسمية وفعلية وشرطية وظرفية.

لكن الجملة بوجهٍ عام لديه تتعدى الأقسام الأربعة السابقة، إذ يضيف إليها الجملة القسمية(٦٣) إذ قال: «وكذلك القسم، لا يكون كلامًا مستقلاً دون أن تضم إليه المقسم عليه والمقسم؛ لأنه ضرب من الخبر، يذكر ليؤكد به غيره»(٦٤).

(٦٠) الإيضاح العضدي، ص ٤٣.

(٦١) الإيضاح العضدي، ص ٤٧.

(٦٢) المسائل العسكريات، ص ٧٠-٧١.

(٦٣) أشار المحقق د. علي جابر المنصوري في دراسته التي قدّم بها للعسكريات إلى أن الجملة الخبرية لدى الفارسي أربعة أضرب، أما الجملة بوجه عام فهي ستة أضرب، اسمية وفعلية وشرطية وظرفية وجملة القسم وجملة النداء. يُنظر: المسائل العسكريات، ص ٥٠.

(٦٤) المسائل العسكريات، ص ٧١.

وربما لم يعتدّ الفارسي بالإسناد أحيانًا شرطًا للجملة؛ إذ تجاوز هذا الشرط في جملة النداء، فجملة النداء ـ لديه ـ جملة مع أنها لا تقوم على الإسناد، فقد تكونت من ائتلاف الحرف والاسم(٦٥).

فالجمل لدى الفارسي فعلية واسمية وشرطية وظرفية وجملة القسم وجملة النداء ومن تكون الجملة لديه كذلك، فمؤكدٌ أنها قامت على الاستغناء.

٧. عند ابن جني (٣٩٢هـ)

صرح ابن جني بأن الكلام هو الجمل التامة، المستقلة بنفسها ـ وهو كذلك ـ عند حديثه عن الفعل (قال) الذي يقع بعده كلام، والكلام جمل تامة. قال: «الكلام هو الجمل المستقلة بأنفسها الغانية عن غيرها»(٦٦) فالكلام هو الجمل التامة المستقلة بنفسها، المفيدة لمعنى يحسن السكوت عليه، وقد أشار ابن جني إلى ذلك، وأكّد هذا المعنى في موضع آخر حينما عرّف الكلام، فوصفه بأنه كل لفظ مستقل بنفسه مفيد بمعناه. قال: «أما الكلام فكل لفظ مستقل بنفسه مفيد لمعناه، وهو الذي

(٦٥) ينظر: الإيضاح العضدي ص٩ علمًا أن جملة النداء عند النحاة جملة فعلية، وركناها مقدران أو نابت (يا) عن الفعل، وقد وضح القول فيها الرضي في شرح الكافية. قال:«فـ يا زيد، جملة، وليس المنادى أحد جزأي الجملة، فعند سيبويه جزءا الجملة، أي الفعل والفاعل مقدران، وعند المبرد: حرف النداء سد مسد أحد جزأي الجملة أي الفعل، والفاعل مقدر، ولا منع من دعوى سده مسدهما، والمفعول به هاهنا على المذهبين واجب الذكر لفظًا أو تقديرًا، إذ لا نداء بدون المنادى». شرح الرضي١: ٣٤٦ لكن الفارسي لم يشر إلى ذلك، مما دفع بعض النحاة إلى الرد عليه. قال السيوطي: «وزعم أبو علي الفارسي أن الاسم مع الحرف يكون كلامًا في النداء نحو: يا زيد، وأجيب بأن (يا) سدت مسد الفعل، وهو أدعو أو أنادي» همع الهوامع ١: ٥٢.

(٦٦) الخصائص، ابن جني، تح: محمد علي النجار، ط: عالم الكتب – بيروت ١: ١٩.

يسميه النحويون الجمل»[٦٧]، فابن جني في هذا النص ساوى بين الكلام والجمل دون قيد أو تخصيص، فقال: (وهو الذي يسميه النحويون الجمل) وراح يمثل بجمل فعلية واسمية وأسماء أفعال وأصوات ليربط الكلام بالإفادة «نحو: زيد أخوك، وقام محمدٌ، وضُرِبَ سعيدٌ، وفي الدار أبوك، وصه، ومه، ورويد، وحاءٍ، وعاءٍ، في الأصوات، وحس ولب وأف وأوه، فكل لفظ استقل بنفسه، وجنيت منه ثمرة معناه فهو كلام»[٦٨] وهو كذلك، إذ الكلام أخص من الجملة، وما ينطبق على الكلام ينطبق على الجمل المفيدة، لكن ابن جني حينما تحدث عن الجملة ذكر أنها الكلام المفيد. قال: «وأما الجملة فهي كل كلام مفيد مستقل بنفسه، وهي على ضربين: جملة مركبة من مبتدأ وخبر، وجملة مركبة من فعل وفاعل»[٦٩]، وابن جني إن لم يختلف في تعريفه السابق للكلام مع النحاة المتأخرين، فإنه اختلف معهم في تعريفه للجملة، إذ عرّفها بأنها كل كلام مفيد مستقل بنفسه، ولعل هذا النص لابن جني يؤكد أن الجملة قائمة عنده على الفائدة.

لقد ساوى ابن جني بين الجملة والكلام، وكل ذلك شرطه الإفادة في المعنى، فكأن الجملة لديه تقوم على الإسناد والاستقلال.

٨. عند عبد القاهر الجرجاني (٤٧١ أو ٤٧٤هـ)

تتكون الجملة لدى الجرجاني من مسند ومسند إليه من فعل وفاعل أو مبتدأ وخبر «ومختصرُ كلِّ الأمرِ أنَّه لا يكون كلامٌ من جزءٍ واحدٍ وأنه لا بد من مسندٍ

(٦٧) الخصائص ١: ١٧.

(٦٨) الخصائص ١: ١٧.

(٦٩) اللمع في العربية، ابن جني، تح: فائز فارس، ط: دار الكتب الثقافية – الكويت ١٩٧٢م، ص٢٧.

ومُسندٍ إليه[٧٠]، أما الجملة الشرطية فتتكون من جملتين جملة الشرط وجملة الجزاء ولا تستغني إحداهما عن الأخرى، ولا تستقل، وكلاهما فعلية[٧١]. يقول الجرجاني: «الجملة من الفعل والفاعل، والجملة من المبتدأ والخبر، لأن الشرط والجزاء يكون من فعل وفاعل نحو إن تضرب أضرب، غير أنه لما خالف الظاهر حيث جرى الجملة فيه مجرى الجزء من امتناعها من أن تستقل بنفسها حتى تنضم إليها الثانية عدت ضربًا مفردًا وذلك أنك لا تقول: إن تضرب، من دون أضرب، ولا أضرب من دون أن تضرب، لأن المعنى الذي وضع عليه اقتضى جملتين ترتبط إحداهما بصاحبتها وهو أنه شرط وجزاء، ومعلوم أن الشرط من دون الجزاء والجزاء من دون الشرط لا يفيد»[٧٢].

وتابع الجرجانيُّ أبا علي الفارسي في الجملة، فكانت عنده أربعة أضرب: فعلية واسمية وظرفية وشرطية. إذ قال: «اعلم أن الجمل على أربعة أضرب كما ذُكر، فالأول: نحو زيد منطلق، وأخوه خارج، وهو الجملة من المبتدأ والخبر، والثاني نحو خرج أبوه، وقام غلامه، وهذا هو الجملة من الفعل والفاعل، والثالث: إن تضربه يضربك، وهو الجملة من الشرط والجزاء، والرابع نحو: في الدار وخلفك ويوم الجمعة، وهو الجملة من الظرف، وكون هذا الضرب جملة يقع فيه كلام من بين الجميع»[٧٣].

(٧٠) دلائل الإعجاز، عبدالقاهر الجرجاني تح: محمد التنجي، ط١: دار الكتاب العربي – بيروت ١٩٩٥م، ص١٦.

(٧١) الأصل في جملة الجواب أن تكون فعلية، غير أنها قد ترد اسمية كما هو معروف.

(٧٢) المقتصد، ص٢٧٨.

(٧٣) المقتصد في شرح الإيضاح، عبدالقاهر الجرجاني، تح: كاظم بحر مرجان- ط: دار الرشيد- العراق ١٩٨٢م، ص٢٧٤ ويُنظر: دلائل الإعجاز ص٤٤.

أما إعرابها فإذا وقعت الجملة موقع المفرد قدِّر إعرابها بتقدير ذلك المفرد. يقول الجرجاني: «كل جملة وقعت موقع المفرد قدر في موضعها ما يستحق المفرد في ذلك الموضع من الإعراب»(٧٤)، ومع أن الجرجاني قال بوقوع الجملة موقع المفرد ـ وهذا يعني أنها غير مستقلة دلاليًّا، وأنها غير مقصودة لذاتها ـ فقد ساوى بين الجملة والكلام. قال: «اعلم أن الواحد من الاسم والفعل والحرف يسمى كلمة، فإذا ائتلف منها اثنان فأفادا نحو: خرج زيدٌ، سمي كلامًا، وسمي جملة»(٧٥)، على أنه يجب الانتباه إلى قوله: (فأفادا) في النص السابق، فالجملة إذا كانت مفيدة كانت كلامًا، ولأن الجملة عنده على أربعة أنواع، منها الشرطية، فالجملة عنده تقوم على الإسناد والاستقلال الدلالي معًا، فالإسناد عنده شرط لازم غير كاف وحده لتسمية المركب اللغوي جملة، لذلك عد التركيب الشرطي جملة مع اشتماله على أكثر من عملية إسنادية.

٩. عند الزمخشري (٥٣٨ هـ)

رسم الزمخشري نظرته رسمًا أوضح من سابقيه، فالكلام لديه هو ما تركّب من كلمتين أسندت إحداهما إلى الأخرى. قال: «والكلام هو المركب من كلمتين أسندت إحداهما إلى الأخرى، وذاك لا يتأتى إلا في اسمين كقولك: زيد أخوك، وبشر صاحبك، أو في فعل واسم نحو قولك: ضرب زيد، وانطلق بكر، وتسمى الجملة»(٧٦)، وهذا الكلام المسند بعضه إلى بعضه الآخر، لا يكون إلا بين اسم

(٧٤) المقتصد، ص٢٩٢.

(٧٥) الجمل في النحو، عبدالقاهر الجرجاني، تح: علي حيدر، ط: دمشق ١٩٧٢م، ص٤٢.

(٧٦) المفصل في صنعة الإعراب، الزمخشري، تح: علي بو ملحم ط١: مكتبة الهلال – بيروت١٩٩٣م، ص٢٣.

واسم، أو بين فعل واسم، ولعل هذا يلمح إلماحًا إلى أن الجملة تقوم على ما يقوم عليه الكلام: الإسنادُ والاستقلال الدلالي (الإفادة).

على أنّ هذا الاستنتاج المتعجّل لا يعدو أن يكون ضربًا من التجوّز المبالغ فيه، ولاسيما أن الكلام أخص من الجملة، فكل كلامٍ جملةٌ على اختلاف الآراء، لكن الذي يرجح الاستنتاج السابق، ويؤيده خير تأييد تمسُّكُ الزمخشري بقسمة الفارسي لأنواع الجملة، إذ قال، كما قال الفارسي بأربعة أنواع: هي الفعلية، والاسمية، والظرفية، والشرطية. كما في حديثه عن أنواع الخبر، إذ قال: «والخبر على نوعين: مفرد وجملة... والجملة على أربعة أضرب: فعلية واسمية وشرطية وظرفية. وذلك: زيد ذهب أخوه، وعمرو أبوه منطلق، وبكر إن تعطِه يشكرْك، وخالد في الدار»(٧٧). فالخبر الذي تتم به الجملة في قوله: بكرٌ إن تعطِه يشكرْك، هو الجملة الشرطية (إن تعطه يشكرك) علمًا أن الجملة الشرطية في رأي نحاة آخرين ليست جملة واحدة، بل جملتان، لكن الذي دفعه إلى قوله بها تمسكه بالمعنى المفيد الذي يجب أن تكتمل به جملة الخبر.

ولذلك فالجملة لدى الزمخشري تقوم على ما يقوم عليه الكلام: الإسنادُ والاستقلال الدلالي (الإفادة).

١٠. عند ابن يعيش (٦٤٣هـ)

حدّ الجملة لدى ابن يعيش أن تقوم على فائدة، فإذا دخل الاستفهام عليها دخل مستفهِمًا عن تلك الفائدة. قال: «إن جملة الاستفهام قبل دخول الاستفهام تدل على فائدة، فدخل الاستفهام سؤالاً عن تلك الفائدة»(٧٨)، فالفائدة المنشودة

(٧٧) المفصل، ص٤٤.

(٧٨) شرح المفصل، ابن يعيش، ط: إدارة الطباعة المنيرية مصر ١: ٨٢.

هي الوجه الآخر للجملة، ولذلك فإن المتتبع لشرحه سيجد إصرارًا منه على التمسّك بالفائدة والاستقلال المشار إليهما سابقًا، وقد صرّح بهذا الفهم للجملة في غير موضع. إذ قال: «الجملة عبارة عن كل كلام تامٍّ قائمٍ بنفسه»[٧٩]، وفي هذا التعريف للجملة يظهر مذهب ابن يعيش في تعامله مع الجملة، فالجملة بالمعنى السابق الذي ساقه تماثِلُ الكلام وتساويه، إذ شرطهما لديه الاستقلال والإفادة، ولا غرابة إذن في أن نجده يعكس المعادلة في موضع آخر فيعرف الكلام ويشرحه بالجملة. قال: «اعلم أن الكلام عند النحويين عبارة عن كل لفظ مستقل بنفسه مفيد لمعناه ويسمى الجملة. نحو: زيدٌ أخوك، وقام بكرٌ»[٨٠].

ورأى ابن يعيش عند حديثه عن خبر اسم الشرط أن جملتي الشرط والجزاء هما الخبر. قال: «تقول أيُّهم يأتني آته، وأيُّهم يحسن إلي أحسن إليه، ترفع أيًّا بالابتداء وما بعدها من الشرط والجزاء خبر»[٨١]، لأن جملة الشرط وحدها غير مفيدة، ولا يحسن السكوت عليها؛ لتكون خبرًا، إذ الخبر ما أفاد معنى، ولا تتم الفائدة هاهنا إلا بالشرط والجواب معًا. فالجملة لديه تقوم على الإسناد والاستقلال الدلالي.

غير أن ابن يعيش قال في موضع آخر قولاً يفيد أن الجمل مختلفة عن الكلام. قال: «إن الكلام عبارة عن الجمل المفيدة، وهو جنس لها، فكل واحدة من الجمل الفعلية والاسمية نوع له، يصدق إطلاقه عليها»[٨٢]. واللافت في هذا

(٧٩) شرح المفصل ٣: ١٥١ ويقول في موضع آخر: «لأن الجملة كل كلام مستقل قائم بنفسه » ١: ٨٨.

(٨٠) شرح المفصل ١: ٢٠.

(٨١) شرح المفصل ٧: ٤٤.

(٨٢) شرح المفصل ١: ٢١.

النص شيئان: أولهما أنه جعل الكلام هو الجمل المفيدة، وهذا إطلاق معقول ومقبول، والآخر تصنيفه الكلام على أنه جنس، وأن الجمل نوع، وكأنه يريد أنَّ الجملة بنوعيها المفيدة وغير المفيدة من أضرب الكلام، لأن النوع من أفراد الجنس، وفي هذا إشارة إلى أنهما ليسا متطابقين.

١١. عند الرضي الأستراباذي (٦٨٦هـ)

ربما كان الرضي من النحاة القليلين الذين فرّقوا بين الكلام والجملة في هذا الوقت، إذ قامت الجملة عنده على الإسناد الأصلي فقط، وقام الكلام على الإسناد الأصلي المقصود لذاته، وبهذا الفهم للجملة والكلام تكون الجملة أعم من الكلام، لأن الكلام مستقلٌّ دلاليًّا. قال الرضي: «والفرق بين الجملة والكلام أنّ الجملة ما تضمن الإسناد الأصلي، سواء كانت مقصودة لذاتها أو لا، كالجملة التي هي خبر المبتدأ وسائر ما ذكر من الجمل فيخرج المصدر، وأسماء الفاعل والمفعول والصفة المشبهة والظرف مع ما أسندت إليه. والكلام ما تضمن الإسناد الأصليّ، وكان مقصودًا لذاته، فكلّ كلام جملة ولا ينعكس»(٨٣).

فالكلام عنده هو التركيب المتضمن إسنادًا أصليًّا مقصودًا لذاته، له استقلال بنفسه، مؤدٍ معنى مفيدًا يحسن السكوت عليه، والكلام أخص من الجملة، فكل ما سُمي كلامًا كان جملة أو أكثر، أما العكس فلا يصدق.

١٢. عند ابن هشام الأنصاري (٧٦١هـ)

ذهب ابن هشام في مغني اللّبيب مذهب الرضي ففرّق بين الكلام والجملة، وجعل الكلام ما كان مفيدًا بالقصد، والجملة ما قام على الإسناد الأصلي. يقول:

(٨٣) شرح الرضي على الكافية، تصحيح وتعليق يوسف حسن عمر، ط٢: جامعة قاريونس، بنغازي ١٩٩٦م، ١: ٣٣.

«الكلام هو القول المفيد بالقصد والمراد بالمفيد ما دل على معنى يحسن السكوت عليه[٨٤]، والجملة عبارة عن الفعل وفاعله كـ قام زيد، والمبتدأ وخبره كـ زيد قائم، وما كان بمنزلة أحدهما نحو: ضُرب اللص، وأقائم الزيدان؟ وكان زيد قائمًا وظننته قائمًا، وبهذا يظهر لك أنهما ليسا مترادفين كما يتوهمه كثير من الناس، وهو ظاهر قول صاحب المفصل فإنه بعد أن فرغ من حدِّ الكلام قال: ويسمى جملة، والصواب أنها أعم منه إذ شرطه الإفادة بخلافها، ولهذا تسمعهم يقولون جملة الشرط جملة الجواب جملة الصلة وكل ذلك ليس مفيدًا فليس بكلام»[٨٥]، فالكلام أخص من الجملة إذ شرطه الإفادة والإسناد الأصلي، والجملة أعم إذ شرطها الإسناد الأصلي فقط؛ ولذلك لم تكن جملة الشرط وجملة الجواب وجملة الصلة كلامًا لأنها غير مقصودة لذاتها. ولذلك فهو يرى أن خبر أسماء الشرط التي تقع مبتدأ جملة الشرط لا جملة الجواب[٨٦].

ويبدو أن هذا التمييز لماهية الجملة، أتقوم على الإسناد الأصلي فحسب أم

(٨٤) وعرّف ابن هشام الكلام من قبلُ في شرح قطر الندى بقوله: الكلام لفظ مفيد. ص٥٦ وفي أوضح المسالك بقوله: الكلام في اصطلاح النحويين عبارة عمّا اجتمع فيه أمران: اللفظ والإفادة. ١: ١١ ولكن ابن هشام في الشذور اشترط مع الإفادة القصد. بقوله: الكلام قولٌ مفيدٌ مقصود. شذور الذهب، ص٢٧ وهذا يبين تطور آراء ابن هشام النحوية بين شرح قطر الندى ومغني اللبيب. ينظر: تطور الآراء النحوية عند ابن هشام الأنصاري، حسن موسى الشاعر، ط١: عمان دار البشير ١٩٩٤م، ص١٥-١٦.

(٨٥) مغني اللبيب ص٤٩٠.

(٨٦) يقول د. المبارك معقِّبًا: «غير خاف أن جعله الجملة بمعنى الكلام، وكون الكلام عندهم هو المفيد، هو الذي دفعه وغيره إلى جعل فعل الشرط وجوابه معًا هما خبر اسم الشرط؛ لأن المعنى لا يتم إلا بالجواب» رسالة المباحث المرضية، ابن هشام، تح: مازن المبارك، ط: دار ابن كثير، دمشق ١٩٨٧م، ص٤٩.

تقوم على الإسناد والاستقلال الدلالي؟ كان له صداه لدى المتأخرين من النحاة واللغويين، وإن كان أنصار الفريق الثاني أخذوا بالازدياد، وصارت دلالة الجملة الاصطلاحية الجديدة (القائمة على الإسناد الأصلي فقط) تُعتمد في كتب المصطلحات المتأخرة نسبيًّا كتعريفات الشريف الجرجاني (٨١٦هـ) الذي عرف الجملة في كتابه بأنها «عبارة عن مركب من كلمتين أسندت إحداهما إلى الأخرى سواء أفاد كقولك زيد قائم أو لم يفد كقولك: إن يكرمني، فإنه جملة لا تفيد إلا بعد مجيء جوابه فتكون الجملة أعم من الكلام مطلقًا»(٨٧).

١٣. **عند المحدثين** :

عرفت الجملة العربية اهتمامًا كبيرًا لدى الباحثين المحدثين، ومن هؤلاء:

د.عبده الراجحي الذي عرّف الجملة تعريفًا نقله عن النحاة القدامى. قال: «الجملة في تعريف النحاة: هي الكلام الذي تركب من كلمتين أو أكثر وله معنى مفيد مستقل»(٨٨).

ومثل هذا التعريف كان تعريف د.عباس حسن. قال فيه: «الكلام أو الجملة: هو ما تركب من كلمتين أو أكثر وله معنى مفيد مستقل»(٨٩)، وكلا التعريفين السابقين لم يخرج عن تعريف النحاة القدامى للجملة في رأي من قال بوجوب الإسناد والاستقلال الدلالي للجملة، وبمساواة الجملة للكلام.

ومن الباحثين المحدثين الذين عنوا بالجملة العربية ريمون طحان الذي

(٨٧) التعريفات، علي الجرجاني تح : إبراهيم الأبياري، ط١: دار الكتاب العربي – بيروت١٤٠٥هـ، ص١٠٦.

(٨٨) في التطبيق النحوي والصرفي، عبده الراجحي، ط: دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية ١٩٩٢م، ص٧٧.

(٨٩) النحو الوافي، عباس حسن ط: دار المعارف، القاهرة. ١: ١٥.

رأى بأن الجملة «تركيب يتألف من ثلاثة عناصر أساسية: المسند والمسند إليه والإسناد»(٩٠).

أما د.مهدي المخزومي فقد عرّف الجملة بأنها «الصورة اللفظية الصغرى للكلام المفيد في أية لغة من اللغات»(٩١).

وعرّفها د.إبراهيم أنيس بأنها «أقل قدر ممكن من الكلام يفيد السامع معنى مستقلاً بنفسه، سواء تركب هذا القدر من كلمة واحدة أو أكثر»(٩٢).

وعرّفها د.خليل عمايرة «أنها الحد الأدنى من الكلمات التي تحمل معنى يحسن السكوت عليه»(٩٣).

ورأى د.تمام حسان أن الجملة هي وحدة الكلام، وأن الأصل في الجملة الإفادة، فإذا لم تتحقق الإفادة فلا جملة، وتتحقق الإفادة بالقرائن حين يؤمن اللبس(٩٤).

أطلق سيبويه على الجملة لفظ الكلام فأثّر في النحاة اللاحقين حتى خلط بينهما أغلبهم، وورد تعريفا الكلامِ والجملة في كتبهم متماثلين أحيانًا، وناب فيها أحد المصطلحين عن الآخر إلى زمن غير قصير، وهو القرن السابع الهجري تقريبًا، إلى أن فرّق رضي الدين الأستراباذي بينهما، وتابعه ابن هشام، وجماعة من المتأخرين.

(٩٠) الألسنية العربية، ريمون طحان، ط: دار الكتاب، بيروت١٩٨١م، ٢: ٥٤.

(٩١) في النحو العربي، نقد وتوجيه، مهدي المخزومي، ط١: المكتبة العصرية، بيروت ١٩٦٤م، ص٣١.

(٩٢) من أسرار العربية، إبراهيم أنيس، ط: مطبعة البيان العربية، القاهرة. ص١٣١.

(٩٣) في نحو اللغة وتراكيبها، خليل عمايرة ص١٧٠.

(٩٤) يُنظر: مناهج البحث في اللغة، تمام حسان، ط: مطبعة الرسالة، القاهرة ١٩٥٥م، ص١٩٥.

وصار النحاة في هذه المسألة على فرق:

الفريق الأوّل: هو القائل بالترادف بين الكلام والجملة، فمفهوم المصطلحين واحد لا يختلف، وقد وقفنا على هذا الرأي لدى الفرّاء والمبرّد وابن جني والفارسي وعبد القاهر الجرجاني والزمخشري وابن يعيش، وناظر الجيش، والكافيجي[٩٥]، ومن المحدثين عبده الراجحي.

الفريق الثاني: هو القائل بكون الجملة أعمّ من الكلام، وقد اختار هذا الرأي الرضيّ الأستراباذي، وابن هشام في مغني اللّبيب والشريف الجرجاني، والسيوطي[٩٦]، ومن المحدثين ريمون طحان، والجملة لدى هذا الفريق قامت على إسناد أصلي سواء أكانت مقصودة لذاتها أم لا، أما الكلام فهو ما قام على إسناد أصلي، وكان مقصودًا لذاته، أي: أفاد معنى مستقلاً بنفسه يحسن السكوت عليه.

الفريق الثالث: القائل بجملة غير إسنادية ومعيار الجملة عنده الفائدة، حتى لو تحققت الفائدة بكلمة واحدة، ومن هؤلاء: أبو علي الفارسي في جملة النداء، وابن أبي طلحة[٩٧] وتمام حسان، وإبراهيم أنيس، وخليل عمايرة.

(٩٥) يُنظر: همع الهوامع ١: ٥٦.

(٩٦) يُنظر: همع الهوامع ١: ٥٦.

(٩٧) يُنظر: همع الهوامع ١: ٥٢.

المصادر والمراجع

١. **الأصول في النحو**، أبو بكر ابن السراج، تح: عبدالحسين الفتلي، ط١: بيروت ١٩٨٥م.

٢. **الألسنية العربية**، ريمون طحان، ط: دار الكتاب، بيروت١٩٨١م.

٣. **أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك**، ابن هشام الأنصاري، ط٥: دار الجيل – بيروت ١٩٧٩م .

٤. **الإيضاح العضدي**، أبو علي الحسن بن أحمد بن عبدالغفار الفارسي، تح: حسن شاذلي، ط١: دار التأليف، مصر١٩٦٩م.

٥. **البحر المحيط لأبي حيان**، تح: عادل أحمد عبد الموجود وآخرون، ط١: دار الكتب العلمية – بيروت١٩٩٣م .

٦. **بناء الجملة العربية**، محمد حماسة عبد اللطيف ، ط١ القاهرة ١٩٩٦م.

٧. **تطور الآراء النحوية عند ابن هشام الأنصاري**، حسن موسى الشاعر، ط١: عمان دار البشير ١٩٩٤م.

٨. **التعريفات**، علي الجرجاني تح : إبراهيم الأبياري، ط١: دار الكتاب العربي – بيروت١٤٠٥هـ.

٩. **الجمل في النحو**، عبدالقاهر الجرجاني، تح: علي حيدر، ط: دمشق ١٩٧٢م.

١٠. **الجملة الشرطية عند النحاة العرب**، إبراهيم شمسان، ط:١ مصر-١٤٠١ هـ ١٩٨١م.

١١. **الجملة النحوية نشأة وإعرابًا**، عبدالفتاح الدجني ط١: الكويت ١٩٨٧م .

١٢. **الخصائص**، ابن جني، تح: محمد علي النجار، ط: عالم الكتب – بيروت .

١٣. **دلائل الإعجاز**، عبدالقاهر الجرجاني تح: محمد التنجي، ط١: دار الكتاب العربي – بيروت ١٩٩٥م.

١٤. **رسالة المباحث المرضية**، ابن هشام، تح: مازن المبارك، ط: دار ابن كثير، دمشق ١٩٨٧م.

١٥. **شرح الرضي على الكافية**، الرضي الأستراباذي، تح: يوسف حسن عمر، ط:

جامعة قاريونس، بنغازي١٩٩٦م.

١٦. **شرح قطر الندى لابن هشام**، تح: محمد محيي الدين عبدالحميد، ط١١: المكتبة التجارية، القاهرة ١٩٦٣م.

١٧. **شرح قواعد الإعراب للكافيجي**، تح. د. فخر الدين قباوة، ط٢ دمشق ١٩٩٣م.

١٨. **شرح المفصل**، ابن يعيش، ط: إدارة الطباعة المنيرية مصر.

١٩. **في التطبيق النحوي والصرفي**، عبده الراجحي، ط: دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية ١٩٩٢م.

٢٠. **في النحو العربي**: نقد وتوجيه، مهدي المخزومي، ط١: المكتبة العصرية، بيروت ١٩٦٤م.

٢١. **الكتاب**، سيبويه أبو بشر عمرو بن عثمان بن قنبر، تحقيق عبدالسلام هارون، ط١: دار الجيل بيروت.

٢٢. **اللمع في العربية**، ابن جني، تح: فائز فارس، ط: دار الكتب الثقافية – الكويت ١٩٧٢م.

٢٣. **مدخل إلى دراسة الجملة العربية**، محمود أحمد نحلة، ط١: بيروت ١٩٨٨م.

٢٤. **المسائل العسكريات**، الفارسي تح: علي جابر المنصوري، ط: دار الثقافة– عمان، ٢٠٠٢م.

٢٥. **المسائل العضديات**، الفارسي تح: علي جابر المنصوري، ط١: عالم الكتب – بيروت ١٩٨٦م.

٢٦. **معالم التفكير في الجملة عند سيبويه**، د. محمد عبدو فلفل، ط١: دار العصماء– دمشق٢٠٠٩م.

٢٧. **معاني القرآن**، الفراء أبو زكريا يحيى بن زياد، ط٣: بيروت عالم الكتب١٩٨٣م.

٢٨. **معاني القرآن**، الأخفش الأوسط، سعيد بن مسعدة، تح: فائز فارس، ط٢: الكويت ١٩٨١م.

٢٩. **مغني اللبيب عن كتب الأعاريب**، جمال الدين ابن هشام الأنصاري، تحقيق مازن المبارك وزميله ط٢: دار الفكر.

٣٠. **المفصل في صنعة الإعراب**، الزمخشري، تح: علي بو ملحم ط١: مكتبة الهلال – بيروت١٩٩٣ م.

٣١. **المقتصد في شرح الإيضاح**، عبدالقاهر الجرجاني، تح: كاظم بحر مرجان– ط: دار الرشيد– العراق ١٩٨٢م.

٣٢. **المقتضب**، المبرد، تح: محمد عبد الخالق عظيمة، ط: عالم الكتب، بيروت.

٣٣. **من أسرار العربية**، إبراهيم أنيس، ط: مطبعة البيان العربية، القاهرة.

٣٤. **مناهج البحث في اللغة**، د. تمام حسان، ط: مطبعة الرسالة، القاهرة ١٩٥٥م.

٣٥. **النحو الوافي**، عباس حسن، ط:٣ دار المعارف ١٩٦٦م.

٣٦. همع الهوامع، جلال الدين السيوطي، تحقيق أحمد شمس الدين، ط١: دار الكتب العلمية بيروت ١٩٩٨م.